

Distr.: General
12 July 2022
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية والخمسون

12 أيلول/سبتمبر - 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022

البندان 2 و10 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

المساعدة التقنية وبناء القدرات

التعاون مع جورجيا

تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

يعرض هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 33/49، المساعدة التقنية التي قدمتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في الفترة من 1 حزيران/يونيه 2021 إلى 31 أيار/مايو 2022 لتوطيد عملية تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جورجيا. ويسلط التقرير الضوء على التطورات المسجلة في مجال حقوق الإنسان خلال هذه الفترة وعلى التحديات التي يتعين مواجهتها. ويقدم التقرير أيضاً معلومات محدّثة عن قضايا حقوق الإنسان الرئيسية في أبخازيا، بجورجيا، ومنطقة تسخينغالي/أوسيتيا الجنوبية، بجورجيا، والمناطق المجاورة.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

- 1- طلب مجلس حقوق الإنسان في قراره 33/49 إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تقدم إليه في دورته الخمسين معلومات شفوية محدثة عن متابعة هذا القرار، وأن تقدم إليه في دورته الحادية والخمسين تقريراً مكتوباً عن التطورات المتصلة بهذا القرار وتنفيذه. وطلب المجلس أيضاً إلى المفوضية السامية أن تواصل تقديم المساعدة التقنية عن طريق مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية السامية) في تبليسي، وطالب بالسماح للمفوضية السامية وآليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية الأخرى بالوصول فوراً ودون عوائق إلى أبخازيا، وجورجيا، وإلى منطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، بجورجيا⁽¹⁾.
- 2- وعملاً بالقرار 33/49، يقدم هذا التقرير معلومات محدثة عن المساعدة التقنية التي قدمتها المفوضية السامية في جورجيا، وعن التطورات الرئيسية المسجلة في مجال حقوق الإنسان خلال الفترة من 1 حزيران/يونيه 2021 إلى 31 أيار/مايو 2022. وإذ يسترشد التقرير بديباجة القرار، يبين أيضاً القضايا الرئيسية المتصلة بحقوق الإنسان في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وما جاورهما.
- 3- وطبقت المفوضية السامية، لدى إعداد هذا التقرير، المنهجية نفسها التي أُنشئت في إعداد التقارير السابقة للمفوضية السامية عن التعاون مع جورجيا⁽²⁾. وبالإضافة إلى التواصل مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، وجهت المفوضية السامية نداءً علنياً⁽³⁾ لتقديم تقارير خطية عملاً بالقرار 33/49.
- 4- ويستند هذا التقرير إلى المعلومات المتاحة للمفوضية السامية، بما في ذلك التقارير الواردة من حكومة جورجيا، ومكتب المحامية العامة في جورجيا (وهو مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان من الفئة "ألف")، ومنظمات دولية وإقليمية، ومنظمات غير حكومية، كما يستند إلى بحوث مكتبية. ولا يقدم هذا التقرير عرضاً شاملاً لحالة حقوق الإنسان في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية نظراً إلى تعذر الوصول إليهما.

ثانياً- السياق

- 5- استمر حزب الحلم الجورجي بحصد الأغلبية في البرلمان الجورجي، حيث بلغ عدد أعضائه 90 عضواً من أصل 150 عضواً في الإجمال. وأجريت دورتان للانتخابات المحلية في يومي 2 و30 تشرين الأول/أكتوبر 2021، لانتخاب رؤساء البلديات وأعضاء المجالس المحلية (sakrebulo) في خمس مدن تتمتع بالحكم الذاتي و59 بلدية. ونتيجةً لذلك، حقق حزب الحلم الجورجي في الانتخابات البلدية فوزاً في 63 بلدية من أصل 64. كما فاز بأكثر من 80 في المائة من المقاعد في المجالس المحلية⁽⁴⁾. وأفادت البعثة الدولية لمراقبة الانتخابات⁽⁵⁾ في بيانها للنتائج والاستنتاجات الأولية الصادر في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2021، عقب الجولة الأولى من الانتخابات، أن المرشحين "تمكنوا من خوض حملاتهم الانتخابية

(1) يشار فيما يلي إلى أبخازيا، في جورجيا، ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، في جورجيا، بعبارة أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية.

(2) A/HRC/36/65، الفقرات 3-5؛ وA/HRC/39/44، الفقرتان 4-5؛ وA/HRC/42/34، الفقرتان 3-4؛ وA/HRC/48/45، الفقرتان 3-4؛

(3) انظر: www.ohchr.org/en/calls-for-input/calls-input/2022-call-submissions-pursuant-human-rights-council-resolution

(4) انظر: www.osce.org/files/f/documents/3/a/515364_0.pdf p. 34.

(5) تضمنت مراقبين من مؤتمر السلطات المحلية والإقليمية لمجلس أوروبا، والبرلمان الأوروبي، ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

بحرية في بيئة تنافسية شابتها، رغم ذلك، ادعاءات واسعة النطاق وثابتة بالتهريب وشراء الأصوات والضغط على المرشحين والناخبين وعدم تكافؤ الفرص⁽⁶⁾. وأصدرت بعثة المراقبة بياناً مماثلاً عقب الجولة الثانية.

6- وأزيلت تدابير مكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تدريجياً في النصف الثاني من عام 2021 ومطلع عام 2022. واعتباراً من 28 آذار/مارس 2022، رفعت حكومة جورجيا معظم القيود المفروضة في سياق جائحة كوفيد-19. وتتوافر اللقاحات على نطاق واسع في جورجيا، ولكن وفقاً لتقرير مكتب المحامية العامة في جورجيا، أدى تواصل الحكومة غير الفعال بشأن الجائحة وحملة التلقيح الوطنية إلى عرقلة إدارة الجائحة وعملية التلقيح، ولم يُلحَ نتيجةً لذلك سوى 47 في المائة من السكان الذين تتخطى أعمارهم 18 سنة تلقيحاً كاملاً اعتباراً من كانون الثاني/يناير 2022، مقابل الهدف المنشود في خطة التلقيح الوطنية ونسبته 60 في المائة.

ثالثاً - المساعدة التقنية المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والتطورات في مجال حقوق الإنسان

7- عينت المفوضية السامية لحقوق الإنسان أحد كبار مستشاري شؤون حقوق الإنسان في تبليسي منذ عام 2007. وتتعاون حكومة جورجيا مع هذا المستشار تعاوناً كاملاً، ويؤازره موظفون وطنيون في كل من جورجيا وأذربيجان. واستمر هذا المستشار الذي يعمل مع فريق الأمم المتحدة القطري، في إسداء المشورة وتقديم المساعدة التقنية إلى حكومة جورجيا ومؤسساتها، وإلى منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى. وواصل المستشار أيضاً المشاركة في جهود الدعوة التي يبذلها الفريق القطري بشأن مختلف قضايا حقوق الإنسان.

ألف - دعم تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان

8- يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية السامية الدعم للأمانة الوطنية لحقوق الإنسان⁽⁷⁾ في وضع الاستراتيجية الوطنية المقبلة لحقوق الإنسان، وهي الوثيقة الرئيسية لسياسة حقوق الإنسان على الصعيد الوطني، حتى عام 2030. وبينما أعد مشروع للوثيقة، تأخر اعتماد الاستراتيجية الجديدة بسبب المناقشات المطوّلة داخل حكومة جورجيا. ومن المتوقع أن تتم الموافقة على الاستراتيجية الجديدة في النصف الثاني من عام 2022.

9- وواصل كبير مستشاري حقوق الإنسان وفريقه تقديم المساعدة لمختلف النظراء الوطنيين في بناء القدرات ليتسنى لجورجيا الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان في السياسات والممارسة. وكان من بين المستفيدين من هذه المساعدة وزارة الداخلية ودائرة المساعدة القانونية الحكومية، والمجلس المشترك بين الوكالات المعني بمكافحة التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، ومكتب المحامية العامة، ودائرة مفتشي الدولة⁽⁸⁾، والأطباء العاملين في المؤسسات الإصلاحية التابعة لوزارة العدل، والعاملين في المهن القانونية،

(6) انظر: www.osce.org/files/f/documents/f/d/499468_3.pdf.

(7) لضمان استمرار العمليات والدعم اليومي لمجلس حقوق الإنسان المشترك بين الوكالات، أنشئت الأمانة الوطنية لحقوق الإنسان بوصفها وحدة هيكلية في حكومة جورجيا. والمجلس مسؤول عن وضع وتنفيذ سياسة وطنية موحدة في مجال حماية حقوق الإنسان.

(8) يشار إليها أيضاً باسم مكتب مفتش الدولة في التقارير السابقة.

وممثلي المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والمنظمات التي تمثل الأشخاص ذوي الإعاقة والطلاب. ونُفذ عدد من هذه الأنشطة في إطار المرحلة 2 من برنامج حقوق الإنسان للجميع⁽⁹⁾.

10- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت المفوضية السامية 44 نشاطاً لبناء القدرات (5 أنشطة عبر الإنترنت و39 نشاطاً بحضور شخصي) في جورجيا لصالح 868 مستفيداً، من بينهم 475 امرأة. فضلاً عن ذلك، في إطار الاحتفال بيوم حقوق الإنسان في 10 كانون الأول/ديسمبر 2021، اشتركت المفوضية السامية مع المحامية العامة في جورجيا ووفد الاتحاد الأوروبي إلى جورجيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تنظيم منتدى بشأن النهوض بحقوق الإنسان والحد من أوجه عدم المساواة. وفي 9 كانون الأول/ديسمبر 2021، أقامت المفوضية السامية حفل توزيع جوائز للفنانين الذين صمّموا أفضل الملصقات وللطلاب الذين كتبوا أفضل المقالات بمناسبة يوم حقوق الإنسان.

11- وأحرز تقدم إضافي في تهيئة الظروف لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي 3 كانون الأول/ديسمبر 2021، وبمناسبة اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة، اشتركت المفوضية السامية، مع حكومة جورجيا ووفد الاتحاد الأوروبي إلى جورجيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تنظيم حدث أعلن فيه رئيس وزراء جورجيا عن إنشاء لجنة تنسيق مشتركة بين الوكالات من أجل تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وفقاً للمادة 33 من الاتفاقية. وقدمت المفوضية السامية، بتمويل من الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة وشراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الدعم لدائرة المساعدة القانونية من أجل وضع خطة عمل بشأن مساهمتها في قيام الدولة بتنفيذ الاتفاقية. ونظمت المفوضية السامية أيضاً ثلاثة أنشطة لبناء القدرات لصالح المجتمع المدني، شارك فيها ناشطون يعملون على مختلف جوانب الاتفاقية والتشريعات الوطنية من أجل مواصلة حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

12- وقدمت المفوضية السامية المساعدة إلى حكومة جورجيا في صياغة تقريرها الدوري الذي فات موعد تقديمه، عن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفات أيضاً موعد تقديم تقرير جورجيا الدوري عن تنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة⁽¹⁰⁾.

باء - إقامة العدل وإنفاذ القانون

13- واصلت المفوضية السامية تعاونها الطويل الأمد في مجال بناء القدرات مع نقابة المحامين الجورجية عن طريق تدريب المحامين على المعايير الدولية لحقوق الإنسان في إطار الدورات المهنية المخصصة لأعضاء النقابة. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلعت المفوضية السامية بعشرة أنشطة لبناء القدرات من هذا النوع، أجري 4 منها عبر الإنترنت.

14- وفيما يتعلق بالحالات التي أبرزت ضمن هذا الفرع في التقارير السابقة⁽¹¹⁾، فلم يحرز أي تقدم. ولا يزال رئيس الكهنة جيورجي ماملادزه محروماً من حريته بتهمة الشروع في القتل. ولم يوجه مكتب المدعي العام بعد اتهامات ضد أي فرد في قضية الاحتجاز التعسفي للصحفي أفغان مختارلي، في آذار/مارس 2017، ونقله عبر الحدود إلى أذربيجان بغير إرادته. وقد منح مكتب المدعي العام السيد مختارلي صفة الضحية.

(9) مبادرة مشتركة للأمم المتحدة يمولها الاتحاد الأوروبي.

(10) قُدم آخر استعراضين للحالة في جورجيا إلى اللجنتين المعنيتين في عامي 2002 و2006 على التوالي (انظر:

https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/TreatyBodyExternal/countries.aspx?CountryCode=GEO&Lang=EN).

(11) A/HRC/45/54، الفقرة 19؛ وA/HRC/48/45، الفقرة 17.

15- واعتبرت المحامية العامة، في تقريرها، أن إنشاء جهاز قضائي مستقل ونزيه يمثل تحدياً بسبب سيطرة مجموعة مؤثرة من القضاة التابعين للحزب الحاكم سيطرة غير رسمية على السلطة القضائية. ويؤثر ذلك سلباً حسبما أُفيد على أعمال الحق في محاكمة عادلة، وكذلك على حماية الضمانات الأساسية الأخرى. وتفيد رابطة المحامين الشباب الجورجيين في تقريرها أن التعديلات التي أجراها البرلمان على قانون المحاكم العامة في 30 كانون الأول/ديسمبر 2021 أضعفت بوضوح استقلال القضاة. وترفض حكومة جورجيا هذه الادعاءات رفضاً قاطعاً.

16- وأجرت المفوضية السامية مشاورات مع لجنة الشؤون القانونية في البرلمان الجورجي بشأن الحاجة إلى تنقيح قانون الجرائم الإدارية الذي اعتُمد في عام 1984 خلال الحقبة السوفياتية. وتلتزم المفوضية السامية بدعم المناقشات المتعلقة بمشروع القانون الجديد الذي أعدته اللجنة لضمان استيفائه المعايير الدولية، ولا سيما فيما يخص الضمانات الإجرائية المتعلقة بعمليات الاحتجاز الإداري.

جيم - مكافحة التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة

17- كانت دائرة مفتشي الدولة أحد المستفيدين الرئيسيين من المساعدة التي تقدمها المفوضية السامية. وركزت المفوضية السامية، بوجه خاص، على بناء قدرة الدائرة لتحقيق بصورة مستقلة في الادعاءات المتعلقة بأنواع معينة من انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها سلطات إنفاذ القوانين. ووفقاً للتقرير المقدم من رابطة المحامين الشباب الجورجيين، بلغ عدد القضايا الجنائية التي تحقق فيها دائرة مفتشي الدولة 673 قضية حتى 28 شباط/فبراير 2022، منها 566 قضية متعلقة بجرائم يُزعم أن مسؤولين في وزارة الداخلية ارتكبوها.

18- وفي 22 كانون الأول/ديسمبر 2021، قدم بعض أعضاء البرلمان مشروع قانون لاستبدال دائرة مفتشي الدولة اعتباراً من 1 آذار/مارس 2022 بدائرتين جديدتين هما: دائرة التحقيق الخاصة ودائرة حماية البيانات الشخصية. وأثارت المفوضية السامية هذه المسألة على الصعيد الثنائي ودعت السلطات إلى سحب المبادرة⁽¹²⁾. بيد أن البرلمان اعتمد مشروع القانون في 30 كانون الأول/ديسمبر 2021 ليصبح قانوناً. وفي 14 كانون الثاني/يناير 2022، أعرب فريق الأمم المتحدة القطري في جورجيا عن أسفه لقرار البرلمان الذي يقضي بإلغاء دائرة مفتشي الدولة وتوقيع الرئيس على القانون الجديد في 13 كانون الثاني/يناير 2022. وأعرب الفريق القطري عن قلقه بوجه خاص إزاء السرعة في التنفيذ ونقص المناقشات الشاملة والشفافية بشأن إلغاء إحدى أكثر المؤسسات الصادقة والمستقلة والجديرة بالثقة في جورجيا، المكلفة بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة التي يرتكبها موظفو إنفاذ القوانين، والمناطق بها الإشراف على حماية البيانات الشخصية. ولاحظ الفريق القطري أن عدم وجود مبرر مقنع لإلغاء دائرة مفتشي الدولة ولا أساس منطقي قاهر لتجريد مفتشة الدولة من ولايتها البالغة ست سنوات يبعثان برسالة مثبطة إلى المؤسسات المستقلة المعنية بحماية حقوق الإنسان⁽¹³⁾.

19- وأفادت المحامية العامة في جورجيا في تقريرها بأن مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أصدر بناءً على طلبها، رأياً قانونياً بشأن التعديلات التشريعية التي أدخلت على القانون الخاص بدائرة مفتشي الدولة في 18 شباط/فبراير 2022. ونص الرأي على ما يلي:

(12) انظر : <https://twitter.com/unhumanrights/status/1475408100458999811?lang=en>

(13) انظر : <https://georgia.un.org/en/168152-united-nations-concerned-over-decision-georgian-authorities->

abolish-state-inspectors-service

إنّ الإجراء والتغييرات التشريعية قد تؤثر مجتمعةً على الحماية من الانتهاكات الجسدية لحقوق الإنسان التي يرتكبها موظفو إنفاذ القوانين، مما يحد من قدرة الدولة على التحقيق بفعالية في ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة والوفيات أثناء الاحتجاز، بسبب عدة منها تقويض استقلال مؤسسة دائرة مفتشي الدولة وتوسيع نطاق ولايتها لتشمل طيفاً واسعاً من الجرائم، بعيداً عن الغاية المرجوة منها أصلاً⁽¹⁴⁾.

وأوصى مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بأن توقف الحكومة تنفيذ القانون، ولكن السلطات الجورجية لم تأخذ بهذه التوصية.

20- وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، نشرت المحامية العامة في جورجيا تقريراً خاصاً عن حقوق الأطفال في مدرسة سانت نينو الداخلية، وهي مؤسسة سكنية للأطفال المودعين في مؤسسات الرعاية الحكومية في نينوستميندا، في منطقة سامتسخي - جافاخيتي⁽¹⁵⁾. وتظهر نتائج الرصد المعروضة في التقرير انتهاكات منهجية لحقوق الأطفال في مدرسة سانت نينو الداخلية، وسلوكاً لدى مسؤولي المدرسة "يمكن مساواته بالتعذيب والمعاملة المهينة والمذلة" على مرّ الأعوام. وتبين أيضاً أن المؤسسة عجزت عن حماية صحة الأطفال، بما يشمل صحتهم العقلية، وعن توفير الغذاء السليم وضمان النمو والتعليم المناسبين لكل سنّ. وسلط الضوء كذلك على أن الأطفال الموجودين في هذه المؤسسة معزولون تقريباً عن العالم الخارجي، مما يجعلهم في نهاية المطاف عرضة بشكل خاص للعنف والإهمال، ويؤثر في استعدادهم للعيش المستقل. ومن جملة التوصيات، دعت المحامية العامة إلى وضع استراتيجية وخطة موحدين للدولة من أجل إنهاء الإيداع داخل مؤسسات الرعاية والموافقة عليهما على وجه السرعة⁽¹⁶⁾. وتفيد المحامية العامة بأن أوجه قصور كبيرة كشفت في التحقيق في الجرائم المزعومة المرتكبة ضد الأطفال الذين يعيشون في مدرسة سانت نينو الداخلية. وكانت بعض التحقيقات الجنائية لا تزال مستمرة على الرغم من أنها استُهلّت في عام 2016. وحتى هذا الحين، لم يحاسب أحد على أي أفعال غير مشروعة في المدرسة.

دال - الحق في حرية التعبير وفي التجمع السلمي

21- وفقاً لمكتب المحامية العامة، كان من الضروري إلغاء "مسيرة من أجل الكرامة" في 5 تموز/يوليه 2021 خططت لها منظمة "فخر تيبليسي" غير الحكومية في ذلك اليوم، بسبب مظاهرة مضادة عنيفة لجماعات اليمين الأقصى المتطرفة. وهددت هذه الجماعات وطاردت أفراد مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى (مجتمع الميم+) والنشطاء والصحفيين. وأصيب أكثر من 40 ممثلاً لوسائل الإعلام في سياق التجمع السلمي، على يد جماعات اليمين الأقصى المتطرفة. وتوفي أحد الجرحى ويدعى ألكسندر لاشكارافا، وهو مصور لتلفزيون بيرفيلي، بعد مرور بضعة أيام، وأقيمت دعوى جنائية ضد 27 شخصاً. وفي بيان مشترك أصدره في اليوم نفسه فريق الأمم المتحدة القطري وبعثة

(14) انظر: www.osce.org/files/f/documents/d/1/512728.pdf.

(15) انظر: <https://ombudsman.ge/res/docs/2022012417163458457.pdf>.

(16) لم تصبح عملية الرصد التي تضطلع بها المحامية العامة ممكنة إلا بعد أن رفعت الشراكة بين المنظمات غير الحكومية في مجال حقوق الإنسان دعوى قضائية، واستأنفت أمام محكمة مدينة تيبليسي رفض مدرسة نينو الداخلية أن تمنح الإذن بدخول المحامية العامة وموظفيها إلى المدرسة. كما قدمت الشراكة شكوى لدى لجنة حقوق الطفل التي فرضت في 7 أيار/مايو 2021 تدبيراً مؤقتاً توعد به إلى الدولة في مراقبة المدرسة. ولبت محكمة مدينة تيبليسي في وقت لاحق طلب منح الإذن بالدخول للمحامية العامة، وأيدت محكمة الاستئناف في تيبليسي هذا القرار.

الاتحاد الأوروبي إلى جورجيا وبعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي في جورجيا وسفارات 18 دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أدان الموقعون الهجمات العنيفة على الناشطاء المدنيين وأفراد مجتمع الميم+ والصحفيين، كما أدانوا امتناع القادة الحكوميين والمسؤولين الدينيين عن إدانة العنف⁽¹⁷⁾. ووفقاً للمعلومات المقدمة من حكومة جورجيا، ذكر مكتب المدعي العام أن 59 شخصاً، من بينهم 48 ممثلاً لوسائل الإعلام، اعتبروا ضحايا للعنف في 5 تموز/يوليه 2021.

22- وفي بيان صدر في 17 أيار/مايو 2022، أشار فريق الأمم المتحدة القطري، ووفد الاتحاد الأوروبي إلى جورجيا، ورئيس بعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي، والممثل الإقليمي للمصرف الأوروبي للاستثمار لمنطقة جنوب القوقاز، وسفارات 29 دولة عضواً في الأمم المتحدة، إلى أن عدة أفراد حُكّم عليهم بالسجن بسبب تورطهم في أحداث 5 تموز/يوليه 2021 التي أدت إلى تعطيل مسيرة من أجل الكرامة وأسفرت عن أعمال عنف ضد أشخاص من مجتمع الميم+ ووسائل الإعلام. وحث الموقعون السلطات على جلب جميع المحرضين على أعمال العنف ومرتكبيها إلى العدالة. وأعربوا عن أسفهم لأن اعتبارات السلامة والأمن، كما في السنوات السابقة، منعت الناس من إظهار تضامنهم علناً مع أفراد مجتمع الميم+، ورفع الصوت ضد كراهية المثلية الجنسية وكراهية مزدوجي الميل الجنسي وكراهية مغايري الهوية الجنسانية في جورجيا⁽¹⁸⁾.

هاء - مكافحة التمييز

23- سلطت المفوضية السامية للضوء، في تقاريرها السابقة، على حالة المسلمين في باتومي الذين يضطرون إلى الصلاة في الهواء الطلق بسبب صغر حجم مسجدهم المحلي. وقدمت أيضاً معلومات محدّثة عن إجراءات الاستئناف التي بوشرت باسم مؤسسة بناء المسجد الجديد في باتومي، التي رفضت السلطات البلدية منحها رخصة بناء مسجد جديد⁽¹⁹⁾. وفي نيسان/أبريل 2021، قضت محكمة بلدية بأن رفض التصريح ببناء المسجد كان غير قانوني وقائماً على التمييز. وفي تموز/يوليه 2021، استأنفت حكومة بلدية باتومي هذا القرار أمام المحكمة العليا. ولم يصدر قرار المحكمة العليا بعد.

24- وأفادت المحامية العامة بأن الانتقال إلى نظام عادل لمنح صفة الإعاقة لم يُحسم بعد. وليست الرزمة الاجتماعية القائمة على النموذج الحالي معدة لتلبية الاحتياجات الفردية للأشخاص ذوي الإعاقة وهي لا تفي باحتياجاتهم ولو بالحد الأدنى. كما تنتقد المحامية العامة إغلاق أقسام الطب النفسي للمرضى الداخليين والخارجيين في المستشفيات العامة في عام 2021. وتلاحظ رابطة المحامين الشباب الجورجيين في تقريرها أن خطة وطنية لتيسير الوصول لم توضع بعد. ووفقاً للرابطة، لا يزال وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الإنترنت يمثل تحدياً، وكانت الصعوبات المتعلقة بتيسير الوصول شديدة بصورة خاصة بالنسبة إلى النساء ذوات الإعاقة في مجال الحقوق الإنجابية.

واو - تعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة التمييز والعنف القائم على نوع الجنس

25- وفقاً للتقرير المقدم من رابطة المحامين الشباب الجورجيين، يصعب تحقيق العدالة لضحايا العنف الجنسي لأن الحديث عن العنف الجنسي يعتبر من المحرمات، ونادراً ما يخرج الناجون عن

(17) انظر: <https://georgia.un.org/index.php/en/134614-joint-statement-violence-tbilisi>.

(18) انظر: <https://georgia.un.org/index.php/en/182031-decisive-action-needed-protect-lgbtqi-rights-georgia>.

(19) A/HRC/36/65، الفقرة 22؛ وA/HRC/39/44، الفقرة 25؛ وA/HRC/42/34، الفقرة 23؛ وA/HRC/45/54، الفقرة 27؛

وA/HRC/48/45، الفقرة 23.

صممتهم للإبلاغ عن الجرائم المرتكبة ضدهم. وعلاوةً على ذلك، لا تفي تعاريف الاعتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي الواردة في القانون الجنائي لجورجيا بالمعيار القائم على الموافقة الذي وُضع بموجب اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف العائلي ومكافحتهما (اتفاقية اسطنبول)، وهي مسألة أثّرت على صعيدي المفوضية السامية وغيرها من كيانات الأمم المتحدة.

26- وفي 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021، وجدت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة أن جورجيا تخلت عن توفير حماية فعالة، ولم تتخذ جميع التدابير اللازمة للقضاء على التمييز ضد خانم جيرانوفا، وهي امرأة من أصل أذربيجاني، كانت ضحية لما يسمى العنف القائم على اعتبارات الشرف على يد أقاربها في عام 2014، وعُثر عليها بعد ذلك متوفاة شتقاً⁽²⁰⁾. وخلصت أيضاً إلى أن جورجيا انتهكت التزامها بالتحقيق مع المسؤولين عن الاعتداء على الضحية ووفاتها ومعاقبتهم⁽²¹⁾. وحثت اللجنة جورجيا على إجراء تحقيق سريع وشامل ومستقل في وفاة السيدة جيرانوفا ومقاضاة المسؤولين. وطلبت أيضاً إلى جورجيا أن تقدم الجبر المناسب، بما في ذلك التعويض الملائم، فضلاً عن اعتذار رسمي لأطفال السيدة جيرانوفا. وعلاوةً على ذلك، حثّت جورجيا على ضمان أن تشمل جميع التشريعات والسياسات والتدابير التي تتطرق للعنف الأسري أيضاً العنف "القائم على اعتبارات الشرف". وإضافةً إلى ذلك، طلبت إلى الدولة الطرف أن تعزز التدابير الرامية إلى ضمان حق المرأة في الحياة وعدم تعرضها للتعذيب، مع إيلاء اهتمام خاص للمجتمعات المحلية المعزولة والمغلقة والتي تطبق فيها القواعد القائمة على الشرف⁽²²⁾. وفي نيسان/أبريل 2022، وُجهت اتهامات جنائية إلى خمسة أشخاص فيما يتعلق بهذه القضية.

27- وعلاوةً على ذلك، لاحظت رابطة المحامين الشباب الجورجيين انخفاضاً في المعدل الرسمي للتحقيقات الجنائية في العنف الأسري وكذلك في معدل الأوامر الجزية المتعلقة بالعنف الأسري الصادرة خلال جائحة كوفيد-19. وفي عام 2021، انخفض معدل التحقيقات في جريمة العنف الأسري بنسبة 8,4 في المائة⁽²³⁾. وعلى هذه الخلفية، سلط الضوء على ارتفاع معدل الأوامر الجزية الصادرة بسبب العنف الجنسي تحديداً بنسبة 38 في المائة مقارنةً بعام 2020، بينما انخفض معدل التحقيق في قضايا العنف الأسري في عام 2021. إضافةً إلى ذلك، أدى نقص الخدمات الأساسية لضحايا العنف الجنساني إلى الحد من إمكانية حصولهم على تدابير الحماية وعلى الفرص الكافية للجوء إلى العدالة.

28- ووفقاً للتقرير المقدم من حركة المساواة، ورغم بعض التغييرات التشريعية والمؤسسية التقدمية التي أجرتها جورجيا للتصدي بفعالية لجرائم الكراهية والتحقيق فيها وتحديدتها، تبقى الهوة كبيرة بين الإحصاءات الرسمية والحالات التي توثقها منظمات المجتمع المدني المحلية. ولا تزال الغالبية العظمى من العنف الممارس ضد الأشخاص من مجتمع الميم+ غير موثقة، وعندما يتم الإبلاغ عنها لا تسجّل كما يجب بوصفها جريمة كراهية بل بوصفها جنحة. وورد أن بعض أفراد مجتمع الميم+، وخصوصاً النساء مغايرات الهوية الجنسية، والرجال من المثليين أو مزدوجي الميل الجنسي، والأشخاص الذين لا يدخلون ضمن التصنيف الثنائي الجنسي، والمشتغلين في الجنس منهم، شهدوا وفق ما أفيد سلوكاً غير ودي وعدائياً من أفراد الشرطة.

(20) CEDAW/C/80/D/140/2019، الفقرة 7-4.

(21) المرجع نفسه، الفقرة 5-7.

(22) المرجع نفسه، الفقرة 9.

(23) تتعلق هذه الإحصائية بعدد التحقيقات المتصلة بالمادة 126¹ من القانون الجنائي لجورجيا والمعنونة "العنف الأسري".

زاي - قطاع الأعمال وحقوق الإنسان

29- نظراً إلى استمرار ارتفاع مستوى اهتمام الشباب، كررت المفوضية السامية في أيلول/سبتمبر 2021 عقد دورتها التدريبية عبر الإنترنت التي تستمر أسبوعاً واحداً بشأن قطاع الأعمال وحقوق الإنسان للطلاب الجامعيين في المستويات المتقدمة. واستمر إدراج المعلومات المتعلقة بقطاع الأعمال وحقوق الإنسان في أنشطة التدريب الخاصة بالمحامين.

30- ولا يزال وقوع الوفيات والإصابات في مكان العمل يمثل مصدر قلق بالغ. وأبلغت رابطة المحامين الشباب الجورجيين عن 37 حالة وفاة و253 إصابة في مكان العمل في عام 2021. واعتبرت أن عدم كفاية الموارد البشرية والمالية لدائرة تفتيش العمل التابعة لوزارة المشردين داخلياً من الأراضي المحتلة والعمل والصحة والشؤون الاجتماعية يمثل التحدي الرئيسي لممارسة الرقابة الفعالة على أعمال حقوق العمال. وشملت المشاكل المؤسسية التي تواجهها دائرة تفتيش العمل والمبرزة في التقرير عدم وجود موقع شبكي مخصص وعدم نشر تقارير التفتيش بصورة استباقية؛ وعدم وجود قاعدة بيانات رقمية والصعوبات التي تعترض إعداد إحصاءات دقيقة؛ وانخفاض مستوى الوعي بين العمال، مما أدى إلى انخفاض عدد الشكاوى المقدمة إلى الدائرة (36 شكوى في عام 2021).

رابعاً - حالة حقوق الإنسان في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وما جاورهما

ألف - الوصول إلى أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية

31- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يُحرز أي تقدم فيما يتعلق بالسماح للمفوضية السامية بالوصول إلى أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 33/49.

32- وفي 7 نيسان/أبريل 2022، بعثت المفوضية السامية رسالتين إلى السلطات المسيطرة في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، تطلب فيهما السماح لها بالوصول فوراً ومن دون عوائق إلى هاتين المنطقتين، عملاً بالقرار 33/49، من أجل جمع معلومات وقائعية ومحدّثة عن حالة حقوق الإنسان. ولم تكن السلطات المسيطرة في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية قد ردت على رسالتي المفوضية السامية عند الانتهاء من صياغة هذا التقرير.

33- وظل يُسمح لكيانات عدّة تابعة للأمم المتحدة بالوصول إلى أبخازيا للاضطلاع بعملياتها. ومع ذلك، تلقت المفوضية السامية تقارير عن العراقيل التي تعترض المساعدة الدولية. وانتقدت السلطات المسيطرة علناً بعض أنشطة بناء الثقة التي تتفادها المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني. وعمدت حكومة جورجيا عقب ذلك إلى فرض قيود مؤقتة، خُففت فيما بعد، على تحركات الأفراد والمعدات عبر خط الحدود الإدارية. وبقيت الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية غير قادرة على الوصول إلى أوسيتيا الجنوبية، مع وجود استثناء بارز للجنة الدولية للصليب الأحمر.

34- ونظراً إلى القيود التي فُرضت بسبب جائحة كوفيد-19، استمرت عبر الإنترنت الأنشطة المتصلة ببعض تدابير بناء الثقة التي يسرها مجلس أوروبا في سياق أبخازيا. وواصل المجلس جهوده الرامية إلى اتخاذ تدابير لبناء الثقة فيما يتعلق بالوضع السائد في أوسيتيا الجنوبية⁽²⁴⁾.

(24) انظر: "Consolidated Report on the Conflict in Georgia (October 2021–March 2022)", Council of Europe

SG/Inf (2022)7، الفقرتان 71-72.

35- ولم يُبلِّغ عن إحراز أي تقدم فيما يتعلق بإدخال تعديلات على القانون المتعلق بالأراضي المحتلة، بغية تمكين المنظمات الدولية والمحلية من الوصول بصورة أفضل إلى أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية للاضطلاع بعملياتها.

باء - أبرز القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وما جاورهما

36- تقع على عاتق السلطات المسيطرة في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية مسؤولية احترام وضمن حقوق الإنسان للجميع في المناطق الخاضعة لسيطرتها، بما في ذلك حق الضحايا في الحصول على سبل انتصاف فعالة. وما يزال ينطبق ما ورد في تقرير المفوضة السامية الأول عن التعاون مع جورجيا من معايير دولية لحقوق الإنسان وقانون دولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان⁽²⁵⁾. وتحفظ الدولة أيضاً ببعض الالتزامات التي تقضي باتخاذ ما في وسعها من تدابير ملائمة للسعي إلى ضمان حماية حقوق الإنسان في مناطق ضمن إقليمها لا تمارس فيها سيطرتها.

37- ووفقاً لتقرير الاتحاد الأوروبي، لا يزال تقرير توماس هامبرغ وماجدالينا غرونو لعام 2017 التحليل الأشمل لحالة حقوق الإنسان في أبخازيا⁽²⁶⁾. ولاحظ الاتحاد الأوروبي أيضاً أن آلية محلية تعنى بحماية حقوق الإنسان كانت تصدر تقارير سنوية عن حالة حقوق الإنسان في أبخازيا تركز فيها على قضايا حقوق الإنسان الرئيسية، وتتضمن فصلاً شاملاً عن حالة ذوي الأصل الإثني الجورجي في غالي. وتؤكد المفوضة السامية مجدداً الحاجة إلى إجراء عمليات تحديث مستقلة للتقييم القائم عن حالة حقوق الإنسان في أبخازيا في ضوء التطورات الجديدة التي حصلت على مدى السنوات الخمس الماضية، بما يشمل تلك المتعلقة بجائحة كوفيد-19⁽²⁷⁾. وتكرر المفوضية كذلك تأكيد الحاجة إلى إجراء تقييم أساسي مستقل لحالة حقوق الإنسان في أوسيتيا الجنوبية.

38- وما زالت الشواغل بشأن أوضاع حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، التي تؤثر بصفة خاصة على ذوي الأصل الإثني الجورجي، قائمة. وتشمل تلك الشواغل الآثار السلبية للقيود المفروضة على حرية التنقل، بما في ذلك على الحق في الحرية والأمن، والحياة الأسرية، والتعليم، والملكية، فضلاً عن غياب فرص الحصول على عمل وعلى الوثائق الشخصية وعلى الرعاية الصحية. أما عدم إحراز تقدم في إيجاد حلول سياسية وتنفيذ تدابير فعالة لبناء الثقة من أجل التصدي للمخاطر الأمنية والإنسانية من أجل التمتع بحقوق الإنسان فإزداد تعقيداً بسبب جائحة كوفيد-19. ويستمر عدم توافر سبل الانتصاف الفعالة وغياب الرصد والإبلاغ المنتظمين والمستقلين - اللذان تفاقما بسبب عدم إمكانية وصول المنظمات الدولية والآليات الدولية لحقوق الإنسان في بعض الحالات، ولا سيما إلى أوسيتيا الجنوبية - في عرقلة حماية حقوق الإنسان. وتؤدي هذه العوامل أيضاً إلى تعميق مواطن الضعف والعزلة الاجتماعية والاقتصادية الموجودة لدى السكان المتضررين.

1- الحق في الحياة

39- وفقاً للمعلومات المتاحة، لم يحاسب أحد على الوفيات الأربع في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية - وهم ديفيد بشارولي (في عام 2014) وجيغا أوتخوزوريا (في عام 2016) وأرشيل تاتوناشفيلي (في عام 2018)

(25) A/HRC/36/65، ولا سيما الفقرات 46 و48 و51 و61 و66-67 و71-72 و80.

(26) انظر: www.palmecenter.se/wp-content/uploads/2017/07/Human-Rights-in-Abkhazia-Today-report-by-Thomas-Hammarberg-and-Magdalena-Grono.pdf

(27) A/HRC/45/54، الفقرة 41.

وإيراکلي كفاترستخيليا (في عام 2019) - التي ورد ذكرها في تقارير سابقة⁽²⁸⁾. ولم يحرز أي تقدم للبت في قضية إينال جاببييف، الأوسيتي الأصل، والذي توفي في 28 آب/أغسطس 2020، جراء جروح أصيب بها أثناء احتجازه في تسخينفالي، بحسب الادعاءات. ووفقاً لتقارير مختلفة، أفيد أن أنري أتيبيا، وهو شاب في العشرينات، توفي في أيلول/سبتمبر 2021 في مستشفى متأثراً بإصابات لحقت به في مرفق احتجاز في مقاطعة غاغرا بأبخازيا في آب/أغسطس 2021.

40- وتدعو المفوضية السامية مجدداً جميع الجهات الفاعلة المعنية إلى ضمان إجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة وشاملة في هذه الحالات.

2- الحق في حرية التنقل

41- بقيت القيود المفروضة على حرية التنقل في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية والمناطق المجاورة قائمة، ولا سيما على طول خط الحدود الإدارية. وظلت هذه القيود تخلف آثاراً سلبية على حقوق الإنسان ويزيد أثرها من تفاقم عزلة المجتمعات التي تعيش على جانبي الخط. وأثرت هذه القيود سلباً على الفرص المحدودة أصلاً المتاحة للسكان المحليين للاستفادة من التعليم والرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية والأسواق وغير ذلك من الخدمات المتاحة في الأراضي الخاضعة لسيطرة تبليسي.

42- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، رُفعت في تموز/يوليه 2021 القيود التي فرضت في آذار/مارس 2020، بدعوى احتواء انتشار جائحة كوفيد-19 في نقطتي عبور رئيسيتين بين أبخازيا والأراضي التي تسيطر عليها تبليسي. وأصبح عبور خط الحدود الإدارية ممكناً عند نقطة عبور إنغوري الرئيسية (للمركبات والمشاة) ونقطة عبور سايبيريو - باخولاني (للمشاة فقط)، بحيث تلبى نقطة عبور سايبيريو - باخولاني في غالب الأحيان احتياجات مجموعة أصغر للغاية من سكان القرى المجاورة. وبقيت نقاط العبور الأخرى مغلقة. ووفقاً للمعلومات المتاحة، فرضت السلطات المسيطرة قيوداً مؤقتة على حرية التنقل عند نقطتي العبور للذين يسافرون من أبخازيا إلى الأراضي الخاضعة لسيطرة تبليسي (باستثناء العاملين في المجال الطبي والمرضى وتلاميذ المدارس وعمال محطة إنغوري للطاقة الكهرومائية) خلال جولتي الانتخابات المحلية الجورجية التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر 2021. ولم تتفد هذه القيود خلال الانتخابات التي أجريت في الأراضي الخاضعة لسيطرة تبليسي في السنوات السابقة. وفي حين فُتح خط الحدود الإدارية للعبور العام في تموز/يوليه 2021، استمر تقييد الحركة للذين كانوا يحملون "تصريح إقامة دائمة أجنبية" أو "جواز سفر" أبخازي، وأوقف إجراء تمديد وإصدار الاستمارة رقم 9⁽²⁹⁾، وهي وثيقة هوية مؤقتة صادرة لذوي الأصل الإثني الجورجي لأغراض العبور. ووفقاً للمعلومات الواردة، كان لعمليات الإغلاق والقيود المفروضة على حرية التنقل أثر كبير على حياة وسبل عيش الأشخاص المتضررين، بما في ذلك على الحالة البدنية والعقلية لكبار السن والفئات الضعيفة الأخرى، فضلاً عن أولئك الذين يعانون من حالات طبية مزمنة.

43- ووفقاً لتقارير متعددة، أدى إغلاق السلطات المسيطرة في أوسيتيا الجنوبية لخط الحدود الإدارية في أيلول/سبتمبر 2019 لفترة غير محددة، عقب افتتاح مركز حراسة للشرطة في قرية تشورتشانا الواقعة

(28) انظر A/HRC/36/65، الفقرتان 46-47؛ وA/HRC/39/44، الفقرتان 54-55؛ وA/HRC/42/34، الفقرات 47-49، وA/HRC/45/54، الفقرة 44؛ وA/HRC/48/45، الفقرتان 40-41.

(29) الاستمارة رقم 9 هي وثيقة هوية مؤقتة تسمح للمقيمين بعبور خط الحدود الإدارية، ولكنها لا تتيح الحصول على المعاشات التقاعدية أو الاستحقاقات في أبخازيا. ومنذ عام 2017، بات إصدار الوثيقة مشروطاً بتقديم طلب للحصول على تصريح إقامة للأجانب (نسخة عام 2016). وتُقبل الاستمارة رقم 9 عملياً كوثيقة هوية لأغراض التعليم والرعاية الصحية، ولكنها لا تتيح مزاوله عمل رسمي.

في الأراضي الخاضعة لسيطرة تبليسي، إلى التأثير سلباً على الوضع الإنساني وحقوق الإنسان لغالبية السكان ذوي الأصل الإثني الجورجي في مقاطعة أخالغوري⁽³⁰⁾. وأعربت حكومة جورجيا عن قلقها لأن الناس في مقاطعة أخالغوري يواجهون صعوبات في الحصول على إذن لعبور خط الحدود الإدارية والحصول على العلاجات الطبية والمعاشات التقاعدية والخدمات الاجتماعية في الأراضي الخاضعة لسيطرة تبليسي.

44- ووفقاً للمعلومات المتاحة، بقيت التدابير والممارسات التي فرضتها السلطات المسيطرة في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية بشأن الحصول على الوثائق الشخصية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقي بانعكاساتها السلبية على أعمال حقوق الإنسان للسكان المتضررين.

45- وفي أبخازيا، زاد عدد "تصاريح الإقامة الأجنبية" الصادرة مقارنة بالدورة السابقة لتقديم التقارير. واعتباراً من نيسان/أبريل 2022، حصل أكثر من 27 000 شخص في غالي والمقاطعات المجاورة على تصريح الإقامة الدائمة الأجنبية. وعلى الرغم من صفة "الأجنبي" التي تمنحها هذه الوثيقة، فإنها لا تزال عملياً الوسيلة الوحيدة للفئة المتضررة من الناس للحصول على فرصة عبور خط الحدود الإدارية مع الأراضي الخاضعة لسيطرة تبليسي. بيد أن تصريح الإقامة الدائمة الأجنبية لا يمنح المجموعة الكاملة من الحقوق السياسية والحق في السكن وحقوق الأرض والملكية. كما تستثني شروط الأهلية المقيدة عدداً من الأشخاص من الحصول على هذا "التصريح"، منهم العائدون المحتملون في المستقبل، كما أن أسباب الرفض واسعة النطاق⁽³¹⁾، مما يعزز احتمال اتخاذ القرارات التعسفية. وتصدر تصاريح الإقامة الدائمة الأجنبية لمدة خمس سنوات قابلة للتديد. وادعت حكومة جورجيا في تقريرها أن السكان ذوي الأصل الإثني الجورجي المقيمين في مقاطعة غالي في أبخازيا أُجبروا على تسجيل أنفسهم كأجانب والحصول على تصاريح الإقامة هذه، وكذلك على تغيير ألقابهم وهويتهم الإثنية إلى ألقاب وهوية أبخازية، ليتمكنوا من التمتع بحقوقهم الإنسانية.

46- واستمر تمديد وإصدار الاستمارة رقم 9 حتى منتصف عام 2021 على الرغم من عدم وجود الإطار المتصل بذلك. وابتداءً من تموز/يوليه 2021، أوقف تمديد وإصدار الاستمارة رقم 9 ولم يعد إصدارها ممكناً إلا بناءً على شهادة طبية أو إذن من السلطات المسيطرة في أبخازيا. ومنذ كانون الثاني/يناير 2022، كانت الاستمارة رقم 9 تمتد أو تصدر في حالات استثنائية حصراً، حيث توجد احتياجات طبية طارئة مثلاً. ولا يستطيع الأفراد غير القادرين على عبور خط الحدود الإدارية أن يحصلوا على البديل الاجتماعي الممنوح للمشردين داخلياً أو المعاشات التقاعدية أو الرعاية الصحية أو غيرها من الخدمات في الأراضي الخاضعة لسيطرة تبليسي، ولا يمكنهم الحصول على الخدمات في أبخازيا، بما في ذلك الخدمات المصرفية أو المعاشات التقاعدية أو غيرها من البدلات.

47- وخلال الفترة نفسها، استمر إنفاذ ما يسمى بعملية "إرساء الحدود" على طول خط الحدود الإدارية مع أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. وفي الفترة الممتدة من تموز/يوليه 2021 إلى نيسان/أبريل 2022، سجلت حكومة جورجيا 6 حالات تركيب سياجات من الأسلاك الشائكة ووضع "علامات حدودية" في أبخازيا و108 حالات من هذا القبيل في أوسيتيا الجنوبية. ووفقاً لما ورد في التقارير التي تلقتها المفوضية السامية، تخلف هذه الأنشطة أثراً سلبياً متواصلاً على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السيئة أصلاً للسكان المتضررين، وعلى حقوقهم في الحرية والأمن وفي الحياة الأسرية، كما تحول دون ممارسة حقهم في التملك واستفادتهم من الأراضي المخصصة لرعي المواشي والأراضي الزراعية، وارتدادهم المواقع الدينية والمقابر.

(30) انظر أيضاً الوثيقة A/HRC/48/45، الفقرة 48.

(31) المرجع نفسه، الفقرة 50.

3- سلب الحرية والادعاءات المتعلقة بالتعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة

48- استمرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بتلقي تقارير عن سلب الحرية التعسفي وسوء المعاملة في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية على حد سواء.

49- وسجلت حكومة جورجيا احتجاز 7 أشخاص في أبخازيا و65 شخصاً في أوسيتيا الجنوبية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكررت المحامية العامة الإعراب عن الشواغل المشار إليها في التقرير السابق للمفوضة السامية بشأن زيادة عدد "الدعاوى الجنائية" المرفوعة ضد المواطنين الجورجيين المحرومين من حريتهم جراء محاولتهم عبور خطوط الحدود الإدارية⁽³²⁾. وأفاد الاتحاد الأوروبي بأن ثلاثة أشخاص من ذوي الأصل الإثني الجورجي حُزروا من الاحتجاز المطول في أوسيتيا الجنوبية وهم: لاشا خيتيريلي في حزيران/يونيه 2021، وزازا غاخيلادزه في تموز/يوليه 2021، وغينادي بيستاييف في تشرين الثاني/نوفمبر 2021⁽³³⁾. ووفقاً لتقارير مختلفة، توفي غنادي بيستاييف في شباط/فبراير 2022 بعد ثلاثة أشهر من العلاج الطبي عقب نقله من الاحتجاز في أوسيتيا الجنوبية إلى الأراضي التي تسيطر عليها تبليسي في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 بسبب تدهور حالته الصحية تدهوراً كبيراً. واحتُجز ماموكا تشخيفادزه في أوسيتيا الجنوبية في 10 كانون الأول/ديسمبر 2021، وفي 12 أيار/مايو 2022، مددت فترة حرمانه من الحرية الذي اعتبرته حكومة جورجيا تعسفاً، لخمس سنوات وستة أشهر. ووفقاً لحكومة جورجيا، فإن تسعة من مواطنيها محرومون حالياً من حريتهم تعسفاً في أوسيتيا الجنوبية. وأعربت الحكومة أيضاً عن قلقها إزاء استمرار حرمان إيراكلي بيبوا⁽³⁴⁾ من حريته في أبخازيا تعسفاً، ودعت إلى الإفراج الفوري عنه وتوفير علاج طبي له يتناسب مع خطورة مرضه المزمن.

4- الحق في الصحة

50- لا تزال المعلومات المقدمة بشأن الحق في الصحة في التقرير السابق صالحة⁽³⁵⁾، وما برحت جائحة كوفيد-19 تزيد حدة الشواغل المتعلقة بالتمتع بالحق في الصحة، بما يشمل الحصول على الرعاية الصحية الأولية والافتقار إلى مرافق الرعاية الصحية والهياكل الأساسية الكافية، في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. ووفقاً للمعلومات الواردة، فإن العقوبات المرتبطة بحركة المرضى عبر خط الحدود الإدارية تؤثر سلباً على حق الأشخاص المعنيين في الصحة. ووفقاً للتقارير المتاحة، استمرت عمليات الإجلاء الطبي من أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية إلى الأراضي الخاضعة لسيطرة تبليسي في بعض الحالات خلال الفترة التي أُغلق فيها خط الحدود الإدارية أمام العبور العام.

51- أما نوعية الخدمات الصحية في غالي والمقاطعات المجاورة لها فيدائية، وفقاً للمعلومات الواردة. وتعاني المستشفيات المحلية من عدم كفاية النظافة والظروف الصحية، وتفتقر إلى المعدات الطبية والموظفين المؤهلين، بمن فيهم الأطباء المتخصصون. وتتوافر محطات الإسعافات الأولية في العديد من المدارس؛ ومع ذلك، غالباً ما تعاني ممرضات المدارس من ثغرات في مؤهلاتهن، ويفتقرن إلى الأدوية والمواد المتاحة. ويعاني سكان الريف الذين يحتاجون إلى المساعدة الأولية الفورية من تأخر الاستجابات، وأفيد أن ذلك يعزى إلى الطرقات السيئة وسيارات الإسعاف القديمة. ولا تتوافر خدمات الإسعافات الأولية

(32) المرجع نفسه، الفقرة 52.

(33) المرجع نفسه.

(34) وفقاً للمعلومات المتاحة، أفيد بأن إيراكلي بيبوا، وهو مواطن من جورجيا، احتُجز في 30 أيلول/سبتمبر 2020 في غالي بتهمة حرق العلم الأبخازي، وحُكم عليه في كانون الأول/ديسمبر 2020 بالسجن لمدة 9 سنوات بتهمة شتى منها الحياة غير المشروعة لأسلحة وتدمير الممتلكات عمداً أو إلحاق الضرر بها. ووفقاً لحكومة جورجيا، تعرض إيراكلي بيبوا للاضطهاد بسبب آرائه وأصوله الإثنية.

(35) A/HRC/48/45، الفقرة 53.

الطبية في بعض القرى، وجميع مرافق الرعاية الصحية العامة والخاصة غير مصممة لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

52- وأعربت حكومة جورجيا عن قلقها إزاء الآثار السلبية للقيود المفروضة على حرية التنقل على الأشخاص المتضررين من النزاع وحصولهم على الرعاية الصحية والخدمات الحيوية والأدوية في أوسيتيا الجنوبية، وتفاقم ذلك بسبب جائحة كوفيد-19. ووفقاً لحكومة جورجيا، لا يزال السكان في مقاطعة أخالغوري يواجهون صعوبات في الحصول على إذن لعبور خط الحدود الإدارية وتلقي العلاجات الطبية في الأراضي الخاضعة لسيطرة تبيليسي⁽³⁶⁾، على الرغم من التصريحات الصادرة عن السلطات المسيطرة في أوسيتيا الجنوبية بشأن تخفيف إجراءات العبور لعمليات الإجلاء الطبي.

53- ووفقاً للمعلومات الواردة، واصلت حكومة جورجيا توفير الإمدادات والمعدات الطبية والوقائية للاستجابة للأزمة الصحية ودعم الجهود الأخرى المبذولة لمكافحة جائحة كوفيد-19، بعدة طرق منها التمويل المقدم من الاتحاد الأوروبي. وأبلغت المفوضية السامية بأن مساعدة كبيرة سُلّمت بنجاح إلى أبخازيا. ورفضت السلطات المسيطرة في أوسيتيا الجنوبية أي نوع من المساعدة الآتية من الأراضي الخاضعة لسيطرة تبيليسي.

54- ووفقاً للاتحاد الأوروبي، كان المقيمون في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية مؤهلين أيضاً للمشاركة في برنامج التلقيح الجورجي ضد كوفيد-19، على الرغم من أن عبور خط الحدود الإدارية إلى المرافق الصحية المعنية في الأراضي الخاضعة لسيطرة تبيليسي كان لا يزال مقيداً. وتلقت المفوضية السامية تقارير تقيّد بأن التنقلات عبر خط الحدود الإدارية من أبخازيا إلى نقاط التلقيح العاملة في الأراضي الخاضعة لسيطرة تبيليسي قد يُسرت. ووفقاً للمعلومات المتاحة، رفضت السلطات المسيطرة في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية العرض المقدم من الحكومة الجورجية والكيانات الدولية المعنية باللقاحات ضد كوفيد-19 التي كانت مؤهلة مسبقاً من منظمة الصحة العالمية. وعوضاً عن ذلك، اختارت أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية لقاحي "سبوتنيك V" و"سبوتنيك لايت" واستلمتهما من الاتحاد الروسي. ووفقاً للاتحاد الأوروبي، بقي إطلاق حملات التطعيم محدوداً، نتيجةً لجملة أمور منها التردد الواسع النطاق في تلقي اللقاح في الأوساط الطبية ولدى السكان في المنطقتين.

5- الحق في التعليم

55- لا تزال الشواغل قائمة بشأن استمرار القيود المفروضة على استخدام اللغة الجورجية كلغة تدريس في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، مما يؤثر بصورة خاصة على السكان ذوي الأصل الإثني الجورجي⁽³⁷⁾.

56- ووفقاً للمعلومات المتاحة، استُعيض عن اللغة الجورجية تدريجياً، منذ أيلول/سبتمبر 2015، باللغة الروسية كلغة تدريس بدءاً من الصف الأول إلى الرابع في مدارس غالي والمقاطعات المجاورة. وفي أيلول/سبتمبر 2021، حلت اللغة الروسية محل اللغة الجورجية في الصفين العلويين لجميع المدارس الجورجية المتبقية في مقاطعة غالي، مكتملاً بذلك انتقال المدارس الجورجية إلى اللغة الروسية بوصفها لغة التدريس. وتخرج الجيل الأخير من الطلاب الذين يدرسون باللغة الجورجية في أيار/مايو 2022. وترى حكومة جورجيا أن هذه السياسة تعبر عن تمييز لغوي، وتلاحظ أنها تحرم سنوياً أكثر من 4 000 تلميذ وحوالي 600 طفل في رياض الأطفال من حقهم في تلقي التعليم بلغتهم الأصلية الجورجية.

(36) انظر أيضاً A/HRC/48/45، الفقرة 55.

(37) المرجع نفسه، الفقرتان 58 و60.

57- ووفقاً للمعلومات الواردة، لا يجيد جميع المدرّسين في مقاطعة غالي اللغة الروسية وقد ينتقلون إلى اللغة الجورجية متى تعذر عليهم شرح الموضوع. ويواجه الأطفال، خصوصاً في المناطق الريفية، حواجز لغوية، ويضطر الكثيرون منهم إلى أخذ دروس إضافية مدفوعة لمتابعة المنهج الدراسي، مما يضع عبئاً مالياً إضافياً على أسرهم. وثمة نقص في الكتب المدرسية باللغة الروسية ولا تستطيع أسر عديدة تحمل تكاليف شرائها. ويقوض هذا التغيير في لغة التدريس والمسائل المرتبطة به نوعية التعليم في المدارس، ويرجّح أن يؤدي إلى انخفاض كبير في الإنجازات التعليمية للأطفال ذوي الأصل الإثني الجورجي في أبخازيا. ووفقاً للمعلومات الواردة، يعتبر حرمان ذوي الأصل الإثني الجورجي من الانتفاع بالتعليم بلغتهم الأم أمراً تمييزياً؛ ولا تزال المجتمعات الأبخازية والأرمنية والروسية الموجودة في أبخازيا تحظى بدرجات مختلفة من التعليم بلغاتها الأصلية.

58- وذكرت حكومة جورجيا في تقريرها أن السلطات المسيطرة في أوسيتيا الجنوبية تثني خريجي المدارس ذوي الأصل الإثني الجورجي عن التفكير في متابعة الدراسة في الجامعات الواقعة في الأراضي الخاضعة لسيطرة تبيليسي، حيث هددت بمنع من يلتحق منهم بها من العودة إلى أوسيتيا الجنوبية.

6- مسائل الملكية والتراث الثقافي

59- تتطلب مسائل الملكية المطروحة في التقارير السابقة اهتماماً متواصلًا⁽³⁸⁾. ووفقاً للمعلومات الواردة، تترتب على التحديات المرتبطة بالقيود المفروضة على حرية التنقل، والحواجز المصطنعة، والحصول على الوثائق الشخصية، آثار سلبية فيما يتعلق بالتمتع بحقوق الملكية في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. وأعربت حكومة جورجيا عن قلقها إزاء استخدام "برنامج لم شمل الأسر" لذوي الأصل الإثني الجورجي كذريعة لإجبار السكان المحليين في أوسيتيا الجنوبية على مغادرة منازلهم وتوقيع إفادة بأنهم لن يعودوا إلى المنطقة ولن يستردوا ممتلكاتهم.

60- وأعربت حكومة جورجيا، في تقريرها، عن قلقها لأن حالة آثار التراث الثقافي والتاريخي والديني الجورجي الواقعة في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية آخذة في التدهور تدريجياً، ولأن بعض المعالم الأثرية في حاجة ماسة إلى الحماية وإعادة التأهيل. ومما يثير القلق بوجه خاص دير بيديا (الذي شُيّد في القرن العاشر)، وكنيسة القديس جورج في إيلوري (التي أنشئت في القرن الحادي عشر) ودير أخالي أتوني (الذي أُسس في القرن التاسع عشر).

7- المساواة بين الجنسين والتمييز والعنف القائم على نوع الجنس

61- تتطلب المعلومات المقدمة في التقارير السابقة عن العنف القائم على نوع الجنس اهتماماً متواصلًا⁽³⁹⁾.

62- وسلط الاتحاد الأوروبي الضوء، في تقريره، على تقرير نشرته المحامية العامة في جورجيا في أيلول/سبتمبر 2021، شددت فيه على الأثر السلبي المقلق لجائحة كوفيد-19 على النساء والفتيات المتأثرات بالنزاع، ولاحظت أن الجائحة زادت من مستوى العنف القائم على نوع الجنس، وخصوصاً العنف الأسري، في حين بقي الوصول إلى آليات الدعم والحماية محدوداً. كما وجهت النساء المتأثرات بالنزاع الانتباه إلى الوصم والعنف النفسي المرتبطين بجائحة كوفيد-19، بما في ذلك من أفراد الأسرة والأقارب، مما يحد من وصولهن إلى مرافق الاختبار والخدمات الصحية.

(38) A/HRC/45/54، الفقرات 62-64؛ وA/HRC/48/45، الفقرة 62.

(39) A/HRC/45/54، الفقرة 65؛ وA/HRC/48/45، الفقرة 63.

-8 المجتمع المدني

63- تتطلب الملاحظات المقدمة في التقارير السابقة بشأن القيود المفروضة على المجتمع المدني اهتماماً متواصلًا⁽⁴⁰⁾. ووفقاً للمعلومات المتاحة، قامت السلطات المسيطرة في أبخازيا بصياغة أنظمة ("قانون" بشأن "مواجهة العزلة الدولية لأبخازيا") من المرجح أن تقيد عمل منظمات المجتمع المدني وتزيد الضغط عليها، في حال الموافقة عليها وتطبيقها. وقد تزيد هذه الأنظمة من عرقلة الجهود الرامية إلى معالجة قضايا حقوق الإنسان في أبخازيا.

64- وتتطلب "الإجراءات الجنائية" المطوّلة ضد تamar ميراكيشفيلي⁽⁴¹⁾ اهتماماً خاصاً في ضوء ما تواجهه أوسيتيا الجنوبية من تهريب وقيود مفروضة على حرية التنقل، بما في ذلك القيود المفروضة على عبور خط الحدود الإدارية إلى الأراضي الخاضعة لسيطرة تبليسي.

-9 المسألة

65- عقب الإذن الذي منحه الدائرة التمهيدية في 27 كانون الثاني/يناير 2016، واصلت المحكمة الجنائية الدولية التحقيق في الجرائم التي يُزعم أنها ارتكبت في سياق نشوب نزاع مسلح دولي في أوسيتيا الجنوبية وما جاورها في الفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه إلى 10 تشرين الأول/أكتوبر 2008⁽⁴²⁾. وفي 10 آذار/مارس 2022، قدم المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية التماساً إلى الدائرة التمهيدية لمراجعة أوامر الاعتقال المتعلقة بثلاثة أفراد من أوسيتيا الجنوبية والموافقة عليها، بسبب ارتكابهم جرائم الحبس غير المشروع وسوء المعاملة وأخذ الرهائن وما يترتب على ذلك من نقل غير قانوني للمدنيين من أصل إثني جورجي⁽⁴³⁾. ولم يبتّ في المسألة بعد.

66- وفيما يتعلق بتنفيذ الحكم الصادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية جورجيا ضد روسيا (ثانياً)⁽⁴⁴⁾، قدمت حكومة جورجيا بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير ملاحظاتها مرفقة بقائمة ضحايا، بينما أشار الاتحاد الروسي إلى أن الحكم تُرجم ونُشر في النظم المرجعية القانونية، كما عُتم على المحكمة الدستورية ومختلف الهيئات الحكومية المختصة. وفيما يتعلق بدعوى جورجيا ضد روسيا (رابعاً)⁽⁴⁵⁾، التي أقامتها حكومة جورجيا في آب/أغسطس 2018، استؤنفت الإجراءات في أيار/مايو 2021؛ ودُعي الطرفان إلى تقديم ملاحظات خطية بشأن مقبولية الطلب، أُحيلت إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في كانون الأول/ديسمبر 2021 وكانون الثاني/يناير 2022⁽⁴⁶⁾. وقد تؤثر التطورات الأخيرة الحاصلة بين الاتحاد الروسي ومجلس أوروبا، بما يشمل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، على مواصلة النظر في هذه القضايا.

(40) A/HRC/45/54، الفقرة 66؛ وA/HRC/48/45، الفقرة 64.

(41) السيدة ميراكيشفيلي امرأة من أصل إثني جورجي وناشطة في المجتمع المدني في مقاطعة أخالغوري، كانت تتعاون مع المجتمع الدولي وتُبلغ عن انتهاكات حقوق الإنسان. وقد أُشير إلى قضيتها في تقارير سابقة (A/HRC/39/44، الفقرة 85؛ وA/HRC/42/34، الفقرة 78؛ وA/HRC/45/54، الفقرة 66؛ وA/HRC/48/45، الفقرة 65).

(42) انظر: www.icc-cpi.int/Georgia.

(43) انظر: www.icc-cpi.int/news/icc-prosecutor-karim-aa-khan-qc-announces-application-arrest-warrants-situation-georgia.

(44) Application No. 38263/08, judgment of the Grand Chamber, 21 January 2021.

(45) European Court of Human Rights, application No. 39611/18.

(46) Council of Europe, "Consolidated Report on the Conflict in Georgia", SG/Inf (2022)7, paras. 14–15.

-10- المفقودون

67- واصلت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عملها على الرغم من الجائحة وأبلغت عن التقدم المحرز في إطار آليات التنسيق التي أنشأتها لاستجلاء مصير المفقودين في سياق النزاعين المسلحين اللذين نشبا في تسعينيات القرن الماضي وفي عام 2008 وفي أعقابهما. ووفقاً للجنة الدولية للصليب الأحمر، تم استرداد رفات 219 ضحية في الإجمال والتعرف على هوية أصحابها وإعادتها إلى أسرها، منذ بدء عملها وحتى نيسان/أبريل 2022، وما زال مصير 2 333 شخصاً مجهولاً.

-11- مباحثات جنيف الدولية

68- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عُقدت الجولات الثالثة والخمسون والرابعة والخمسون والخامسة والخمسون من مباحثات جنيف الدولية في حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر 2021 على التوالي. وأرجئت الجولة السادسة والخمسون، التي كان من المقرر عقدها في 29 و30 آذار/مارس 2022، حتى إشعار آخر. وتأسف المفوضية السامية لحقوق الإنسان لاستمرار وقف العمل منذ حزيران/يونيه 2018، بآلية منع الحوادث ومواجهتها في غالي، وهي ضرورية لفعالية سير مباحثات جنيف الدولية.

-جيم- حالة المشردين داخلياً واللاجئين

69- عملاً بقرار الجمعية العامة 285/75، قدّم الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين تقريراً سنوياً شاملاً عن حالة المشردين داخلياً واللاجئين من أبخازيا، بجورجيا، ومن منطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، بجورجيا، يغطي الفترة من 1 نيسان/أبريل 2021 إلى 31 آذار/مارس 2022⁽⁴⁷⁾. وكانت المعلومات الواردة فيه لا تزال صالحة عند الانتهاء من صياغة هذا التقرير.

-خامساً- استنتاجات وتوصيات

70- تعرب المفوضية السامية لحقوق الإنسان عن تقديرها للتعاون المستمر بين حكومة جورجيا والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، وترحب بالتزام الحكومة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ولا تزال المفوضية السامية ملتزمة بدعم الحكومة وغيرها من الجهات الوطنية صاحبة المصلحة لمواصلة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جورجيا.

71- وترحب المفوضية السامية بإنشاء جورجيا لجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وفقاً للمادة 33 من الاتفاقية. بيد أنها تشعر بالقلق إزاء إدخال واعتماد تعديلات تشريعية على قانون دائرة مفتشي الدولة.

72- وبالإضافة إلى التوصيات الواردة في التقارير السابقة⁽⁴⁸⁾، التي لا تزال صالحة لمعالجة الثغرات والتحديات المستمرة في مجال حقوق الإنسان المحددة في هذا التقرير، تقدم المفوضية السامية التوصيات التالية إلى حكومة جورجيا:

(47) A/76/828.

(48) A/HRC/42/34، الفقرة 91؛ وA/HRC/45/54، الفقرة 76؛ وA/HRC/48/45، الفقرة 73.

- (أ) إعادة النظر في التعديلات التشريعية التي أُدخلت على القانون الخاص بدائرة مفتشي الدولة لضمان استمرار عمل آلية مستقلة وذات مصداقية ومزودة بالموارد الكافية للتحقيق في مزاعم التعذيب وغيره من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على أيدي سلطات إنفاذ القوانين؛
- (ب) ضمان تنفيذ القانون الجديد لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- (ج) وضع الصيغة النهائية للاستراتيجية الوطنية الجديدة لحقوق الإنسان للفترة 2022-2030 من خلال عملية شفافة وتشاركية يشارك فيها المجتمع المدني؛
- (د) تكثيف الجهود الرامية إلى مكافحة التمييز والعنف القائم على نوع الجنس؛
- (هـ) إجراء تحقيقات كاملة في أحداث 5 تموز/يوليه 2021 في تبيليسي وضمان حق التجمع السلمي للأشخاص من مجتمع الميم+؛
- (و) اتخاذ تدابير تشريعية لضمان استقلال السلطة القضائية؛

(ز) تعزيز التعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بسبل منها تقديم التقارير التي فات موعد تقديمها إلى هيئات المعاهدات والتنفيذ الكامل لقرارات هيئات المعاهدات فيما يتعلق بالحالات الفردية.

73- وتعرب المفوضة السامية لحقوق الإنسان عن أسفها لاستمرار عدم السماح لآليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية بالوصول إلى أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، مشيرةً في الوقت نفسه إلى أن السلطات المسيطرة في أبخازيا ظلت تسمح لبعض جهات الأمم المتحدة الفاعلة في مجالي التنمية والمساعدة الإنسانية بالوصول إلى هاتين المنطقتين. وتكرر المفوضية السامية دعوتها إلى السماح لها ولآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان بالوصول فوراً وبلا عوائق إلى أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية لتقديم المساعدة والمساهمة في منع انتهاكات حقوق الإنسان وبناء الثقة وحماية حقوق الإنسان.

74- وتواصل المفوضية السامية تقديم دعمها للجهود المبذولة في إطار مباحثات جنيف الدولية لتهيئة الظروف اللازمة لتحسين حالة حقوق الإنسان في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية والمناطق المجاورة.

75- وتقدم المفوضة السامية لحقوق الإنسان التوصيات التالية إلى جميع الأطراف المعنية:

(أ) فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وما جاورهما:

- '1' ينبغي لجميع الجهات الفاعلة المعنية أن تنفذ التوصيات الواردة في التقارير السابقة التي قدمتها المفوضية السامية إلى مجلس حقوق الإنسان في هذا الموضوع، وأن تبت في المسائل والقضايا المعلقة، وأن تقلل إلى أدنى حد من التوترات، وأن تجد حلاً وسطاً بين المطالبات المتضاربة بغية بناء الثقة ومنع انتهاكات حقوق الإنسان؛
- '2' الامتناع عن استخدام اللغة أو الأفعال التي قد تثير التوترات وتحرض على التمييز أو العداء أو العنف. وتعزيز الحوار وحماية حيز المجتمع المدني والسماح للمنظمات الدولية بالعمل بلا قيود؛
- '3' التحقيق الفوري والشامل، على النحو المشار إليه في التوصيات السابقة، في جميع الادعاءات المتعلقة بانتهاك الحق في الحياة، وبالتهذيب وسوء المعاملة، وتكثيف الجهود الرامية إلى إرساء المساءلة وتوفير سبل الانتصاف ومنع حدوث أفعال مماثلة؛

- '4' وضع حد لممارسة الحرمان التعسفي من الحرية وإجراء استعراض شامل للحالات الفردية المتصلة بهذه الممارسة والبت فيها سريعاً، بما يتسق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان؛
- '5' اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتحديد حلول مستدامة فيما يتعلق بوثائق الهوية الشخصية ووثائق عبور الحدود ومعالجة الآثار السلبية المترتبة على الممارسات الحالية من أجل ضمان المساواة في ممارسة حقوق الإنسان كافة؛
- '6' رفع جميع القيود المفروضة على حرية التنقل من أجل تيسير تمتع السكان المتضررين بحقوق الإنسان والخدمات وحصولهم على سبل العيش، وتجنب اعتماد التدابير المؤدية إلى التمييز وازدياد الضعف، بما في ذلك في مجال الحق في التعليم؛
- '7' تكرار الدعوة إلى ضمان مشاركة المرأة الفعالة والمجدية في جميع الإجراءات الرامية إلى منع نشوب النزاعات وتسويتها، بسبل عدة منها تعزيز هذه الجهود بتدابير تكميلية لمكافحة عدم المساواة بين الجنسين، والتمييز والعنف القائم على نوع الجنس، والتنميط الجنساني المتعلق بأدوار ومسؤوليات المرأة والرجل والفتاة والفتى في الأسرة والمجتمع؛
- (ب) فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في أبخازيا وما جاورها:
- '1' ضمان حصول الجميع على التعليم الجيد دون تمييز، بما في ذلك الحق في الدراسة بلغتهم الأم؛
- '2' دعم الآلية المحلية لحماية حقوق الإنسان، بسبل عدة منها نقل الخبرات والمشورة التقنية والممارسات الجيدة لتحديد الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والتصدي لها؛
- (ج) فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في أوسيتيا الجنوبية وما جاورها:
- '1' تيسير وصول المنظمات الدولية، بما في ذلك الجهات الفاعلة الحقوقية والإنسانية والإنمائية، لإتاحة تقديم المساعدة وتلبية احتياجات الأشخاص المتضررين في مجال حقوق الإنسان؛
- '2' رفع جميع القيود المفروضة على حرية التنقل فوراً.